

# أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف -

Tools and methods of hedging exchange rate risks in Algerian banks

- A case study of a group of banks in the state of Setif-

\*  
نبيلة فالي

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي LPIEEM

جامعة سطيف 1 - الجزائر

[nabila.fali@yahoo.fr](mailto:nabila.fali@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/02/12

تاريخ الإستلام: 2023/01/08

## ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية، حيث تمت دراسة عينة من البنوك في ولاية سطيف (10 بنوك)، وقد تم التعرف على الأدوات الداخلية والخارجية المستعملة في البنوك محل الدراسة للتحوط من مخاطر سعر الصرف، بالاعتماد على أسلوب الاستبيان. ومن خلال التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان، تم التوصل إلى أن البنوك محل الدراسة لا تستعمل هذه الأدوات بالرغم من تعرضها لهذه المخاطر.

الكلمات المفتاحية: مخاطر، أساليب التحوط، مخاطر سعر الصرف، البنوك.

تصنيفات JEL: G21, F31, G32.

## Abstract:

This research paper aims to study the tools and methods of hedging exchange rate risks in Algerian banks, where a sample of banks in the state of Setif (10 banks) was studied. The internal and external tools used in the banks under study to hedge exchange rate risks were identified, based on the questionnaire method.

Through the statistical analysis of the questionnaire data, it was concluded that the banks under study do not use these tools despite their exposure to these risks.

**Keywords:** risks, risks hedging, hedging techniques, exchange rate risks, banks.

**Jel Classification Codes:** G21, F31, G32.

\* المؤلف المراسل.

# أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية

## - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف-

### 1. مقدمة:

عرف المحيط المالي الدولي تغيرات واضحة منذ انهيار اتفاقية بروتن وودز، واستفحل هذا التغير منذ السبعينات بسبب ظاهرة العوامة المالية، هذه الأخيرة أدت إلى تصاعد المخاطر بسبب تذبذبات الأسعار (كأسعار الفائدة، أسعار الأوراق المالية وأسعار الصرف... إلخ)، الأمر الذي حتم على المؤسسات ضرورة التحوط من هذه المخاطر من أجل البقاء في السوق ومواجهة المنافسة:

يعتبر تغير سعر الصرف من بين أهم المخاطر التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية، خاصة البنوك في إطار تعاملاتها الدولية التجارية أو المالية، لذا حاولت البنوك ذات الطابع الدولي إيجاد مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية والخارجية لتفادي هذا الخطر أو التقليل من أثره.

#### 1.1. إشكالية البحث: انطلاقاً من ذلك صيغت إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف؟ وما مدى استعمالها في البنوك محل الدراسة؟.

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بمصطلح التحوط والمخاطرة؟
  - وما هي مخاطر سعر الصرف؟ وما هي أنواعها؟
  - ما هي أساليب التحوط من مخاطر سعر الصرف؟
  - ما مدى استعمال البنوك محل الدراسة للأساليب الداخلية والخارجية في التحوط من مخاطر سعر الصرف؟.
- للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، تم اعتماد فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

#### الفرضية الرئيسية:

H<sub>0</sub>: لا تستعمل البنوك محل الدراسة أدوات وأساليب للتحوط من مخاطر أسعار الصرف.

H<sub>1</sub>: تستعمل البنوك محل الدراسة أدوات وأساليب للتحوط من مخاطر أسعار الصرف.

#### الفرضية الفرعية الأولى:

H<sub>0</sub>: لا توجد ثقافة حول المخاطرة والتحوط والخطر لدى اطارات البنوك محل الدراسة؛

H<sub>1</sub>: توجد ثقافة حول المخاطرة والتحوط والخطر لدى اطارات البنوك محل الدراسة.

#### الفرضية الفرعية الثانية:

H<sub>0</sub>: لا تستعمل البنوك محل الدراسة تقنيات داخلية لإدارة خطر الصرف؛

H<sub>1</sub>: تستعمل البنوك محل الدراسة تقنيات داخلية لإدارة خطر الصرف.

#### الفرضية الفرعية الثالثة:

H<sub>0</sub>: لا تستعمل البنوك محل الدراسة تقنيات خارجية لإدارة خطر الصرف؛

H<sub>1</sub>: تستعمل البنوك محل الدراسة تقنيات خارجية لإدارة خطر الصرف.

## 2.1. أهمية البحث:

تواجه البنوك عدة مخاطر حيث أنها في إطار تعاملاتها الدولية التجارية أو المالية تتعرض إلى أحد هذه المخاطر وهو خطر تقلبات سعر الصرف، الأمر الذي يحتم عليها إيجاد مجموعة من الأساليب الداخلية والخارجية لتفادي هذا الخطر أو التقليل من أثره.

## 3.1. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحوط والمخاطر ومخاطر سعر الصرف، وأنواعها؛
- التعرف على مختلف الأساليب الداخلية والخارجية المستعملة في التحوط ضد مخاطر سعر الصرف؛
- الوقوف على واقع استعمال أساليب التحوط من خطر سعر الصرف في البنوك في ولاية سطيف.

## 4.1. منهج البحث وأدواته:

لدراسة هذا الموضوع تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات لدراستها وتحليلها، بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه، ولأجل ذلك تم اعتماد عدد من المراجع التي لها صلة وثيقة بالموضوع حرصا على الموضوعية العلمية، كما تم الاعتماد أداة الاستبيان للحصول على إجابات إطارات البنوك في ولاية سطيف حول أساليب وأدوات التحوط من مخاطر سعر الصرف، كما تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي بالإضافة إلى استخدام برنامج SPSS.

## 5.1. أدبيات الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع أساليب التحوط من مخاطر سعر الصرف، يتم ذكر ما يلي:

- دراسة زيات عادل (2016/2017) بعنوان: "إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة": هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تقنيات التحوط لإدارة خطر الصرف في البلدان الناشئة ومتطلبات تطوير تقنيات التحوط في هذه الدول، وقد تم التوصل إلى أن عدم توفر امكانية استخدام تقنيات التحوط الداخلية بسبب طبيعة العملة المحلية وتشريعات الصرف أثر على إدارة خطر الصرف التي بقيت محصورة في عملية التحوط باستخدام المنتجات المالية المتوفرة سواء في السوق المنظم أو الحر. (زيات، 2016/2017، صفحة 02-409)
- دراسة بلعزوز بن علي (2009-2010) بعنوان: "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية" هدف هذا البحث إلى التعرف على إدارة المخاطر واستراتيجيات التحوط واستخدام المشتقات المالية للتحوط وإدارة المخاطر، وتم التوصل إلى أن المشتقات هي أدوات لنقل المخاطر من الوحدات المنتجة إلى الوحدات القادرة على تحمل هذه المخاطر (المؤسسات المالية وبيوت السمسة) حسب المدافعون، وهي أدوات مجازفة ورهان على تقلبات الاسعار والاسترباح حسب المعارضين وواقع الأمر أن المجازفة هي الغالبة على المشتقات وهي تعتبر أحد أهم أداة للتحوط. (بن علي، 2009-2010، صفحة 331-344)
- دراسة اعتصام جابر الشكري ومحمد علي إبراهيم العامري (2013) تحت عنوان: "ادارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية": هدفت الدراسة إلى اختبار أثر استخدام أدوات التحوط المالي في تخفيض مخاطر أسعار الصرف وتحييدها، وقد تم التوصل إلى أن زيادة الأنشطة الأجنبية تؤدي إلى زيادة الجنسية ذات الأداء العالي والتميز لمخاطر أسعار الصرف الإسمية وينجم عن زيادة استخدام مشتقات العملة (أدوات التحوط المالي) انخفاضها في تعرض الشركة لمخاطرة الصفقات. (الشكري والعامري، 2013، صفحة 22-55)

## أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية

### - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف-

- دراسة صلوح محمد العيد (2015) بعنوان: "آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال - خلال الفترة 2013/1998" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الآليات المستعملة من طرف البنوك دولية النشاط في التحوط من مخاطر سعر الصرف من خلال استخدام العديد من التقنيات سواء تقنيات داخلية أو خارجية، وقد تم التوصل إلى أنه بإمكان المصارف والمؤسسات المالية التحوط من مخاطر سعر الصرف أو معدلات الفائدة من خلال استعمال تقنيات التغطية الداخلية والخارجية للتغطية المشتقة من الأدوات المالية. (صلوح، 2015، صفحة 43-55)

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

- اختلاف مكان الدراسة، ألا وهو ولاية سطيف؛
- اختلاف أسلوب الدراسة، حيث تم الاعتماد على الاستبيان للحصول على إجابات إشارات البنوك محل الدراسة حول أساليب التحوط من مخاطر سعر الصرف؛
- اختلاف طريقة عرض البيانات والإحصائيات وطريقة تحليلها.

6.1- خطة البحث: في سبيل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور هي:

المحور الأول: تمت في هذا المحور دراسة الإطار النظري المتعلق بمخاطر الصرف وأساليب التحوط؛

المحور الثاني: خصص لعرض أدوات جمع المعلومات؛

المحور الثالث: خصص لتحليل نتائج الاستمارة؛

المحور الرابع: خصص لاختبار الفرضيات.

2- مخاطر الصرف وأساليب التحوط: خلفية نظرية

1.2- تعريف المخاطرة والتحوط

1.1.2. مفهوم المخاطرة: يمكن تعريف المخاطرة كما يلي:

- هي إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة. (بن بلعزوز، 2009-2010، صفحة 331)

- هي التعرض إلى خسارة أو ضرر ناتج عن احتمالية وقوع بعض الأحداث غير المرغوب فيها. (الشكري والعامري، 2013، صفحة 24)

- هي حالة عدم التأكد من الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة. (قندوز، 2020، صفحة 11)

- هي توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه. (مايو وبوقفة، 2017، صفحة 13)

- ومنه فالمخاطرة هي احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها.

## 2.1.2. مفهوم التحوط:

عرف التحوط بأنه "فن إدارة مخاطر الأسعار من خلال أخذ مراكز عكسية عند التعامل في الأدوات المالية المشتقة ويمكن استخدامه من خلال أدوات الهندسة المالية، فإذا ما وقع الاختيار على إحدى هذه الأدوات، فإن التحوط يتعين عليه أن يتأكد من انخفاض أو تقليل نسبة التحوط إلى المخاطرة" (لحسين و الجوزي، 2017، صفحة 170) كما عرف التحوط بأنه "تبني الإجراءات والترتيبات واختيار صيغ العقود الكفيلة بتقليل الأخطار إلى الحد الأدنى مع المحافظة على احتمالات جيدة للعائد في الاستثمار" (قندوز، 2020، صفحة 40)

إن ترجمة كلمة "التحوط" إلى اللغة الإنجليزية، تعني "الضمان"، وبالتالي يمكن أن يسمى التحوط بالمعنى الواسع مجموعة معينة من التدابير التي تهدف إلى تقليل المخاطر المالية المحتملة في عملية إبرام أي معاملة .  
( <https://sy.vivisoltk.com/2707-currency-risk-hedging.html>)

ويعرف التحوط أيضا بأنه "اتخاذ مركزين مختلفين، بحيث أن الخسائر المتحققة لأحد المراكز ينبغي أن توازن أرباح المركز الآخر" (الشكري و العامري، 2013، صفحة 27)

وهو مركز (a position) يتم تأسيسه في أحد الأسواق، عادة في سياق النشاط التجاري، في محاولة للتعويض عن التعرض لمخاطر السعر (the price risk)، باتخاذ مركز أو وضعية مساوية ومعاكسة في سوق آخر (Oubdi & Raghibi, 2017, p. 4).

ومنه يمكن النظر إلى التحوط بأنه اتخاذ الإجراءات للتقليل من التعرض للمخاطر غير المرغوب فيها.

## 2.2- تعريف مخاطر سعر الصرف:

تعرف مخاطر سعر الصرف بأنها "المخاطر المرتبطة بعدم التأكد من التغيير في قيمة العملات الأجنبية التي تحدث عند تبديل (تحويل) عملة بعملة أخرى، وأن المصدر للمخاطر يحدث فقط عندما يمتلك المستثمر أصول خارجية يكون مخصص لها عملات أجنبية، وعليه فإن تجنب المستثمر لمثل هذه الأصول يعني أن المستثمر قد تجنب هذا المصدر من المخاطرة . (الزبيدي، 2014، صفحة 30)

وتعرف أيضا مخاطر سعر الصرف بأنها "درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو إلى العملة المرجعية". (الشكري و العامري، 2013، صفحة 24)

إن مخاطر سعر الصرف تنشأ من تغير سعر صرف العملات مما يؤدي إلى فقد جزء من أصولها. (غيا، 2013، صفحة 96) كما يمكن أن يترجم خطر سعر الصرف كخطر تجاري عندما يرتبط بعمليات الاستيراد والتصدير المحققة بالعملة الصعبة. (حمداني، 2012/2011، صفحة 33)

## 3.2- أنواع مخاطر سعر الصرف

تنقسم مخاطر سعر الصرف إلى ثلاثة أنواع: مخاطر الصفقات، مخاطر التحويل والمخاطر الاقتصادية.

### 1.3.2. مخاطر الصفقات:

هي عبارة عن المخاطر الناجمة عن تكلفة المعاملات أو الحصيلة المترتبة على المعاملات عند تقويمها بالعملة المحلية ويكون ذلك نتيجة حدوث تغيير في أسعار الصرف، وتولد هذه المخاطر عندما توافق شركة ما على استكمال عملية مقومة بالعملة الأجنبية في تاريخ مستقبلي لاحق، وهذه المخاطر هي في الأساس مخاطر التدفقات النقدية . (الزبيدي، 2014، صفحة

(31

## أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية

### - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف-

وتتمثل مخاطر الصفقات في أن الدخل النقدي من العملة المحلية قد يصبح أقل من المتوقع أو أن تصبح المدفوعات

النقدية بالعملة المحلية أعلى مما كان متوقعا. (الفياض، 2014، صفحة 30)

#### 2.3.2. مخاطر التحويل:

يطلق عليها أحيانا بالمخاطر المحاسبية Accounting Risk، وهي تقيس التغيرات المحتملة بملكية المالكين، التي تنشأ من الحاجة إلى تحويل الكشوفات المالية بالعملة الأجنبية للفروع الأجنبية إلى عملة موحدة لتوحيد الحسابات، وبالتالي إمكانية إعداد الكشوفات المالية الموحدة على المستوى العالمي، وقد عرفت على أنها المخاطر التي تعرض لها قيم الموجودات والمطلوبات والمصاريف والأرباح بالعملة الأجنبية عند تحويلها بأسعار صرف محددة إلى العملة المحلية في تاريخ مستقبلي محدد. (الشكري و العامري، 2013، صفحة 26)

#### 3.3.2. المخاطر الاقتصادية:

تتمثل بشكل أساسي في المخاطر التي تتعرض لها القيمة الحالية للشركة الناتجة عن تحركات أسعار الصرف، حيث تتعلق المخاطر الاقتصادية بتأثير تغيرات أسعار الصرف على الإيرادات (المبيعات المحلية والصادرات) ونفقات التشغيل (تكلفة المدخلات والواردات المحلية)، وعادة ما يتم تطبيق المخاطر الاقتصادية على القيمة الحالية لعمليات التدفق النقدي المستقبلية للشركة الأم والشركات التابعة الأجنبية. (Papaioannou, 2006, p. 131)

#### 4.2- سياسات التحوط:

تنقسم سياسات التحوط إلى قسمين أساسيين هما: (الكندي، 2019، صفحة 82)

#### 1.4.2. التحوط الساكن (Static Hedging):

حيث بموجب هذه السياسة يتم التقييد بالعمل على تغطية المخاطر في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ القرار فقط من دون متابعة سلوك الأسعار، كما وأن الهدف من هذه السياسة تثبيت الوضع الحالي والإبقاء عليه، فضلا عن عدم القيام بمتابعة الأسعار حتى قدوم تاريخ الاستحقاق، ولا يخلو هذا الأمر من خسائر للمتحوط.

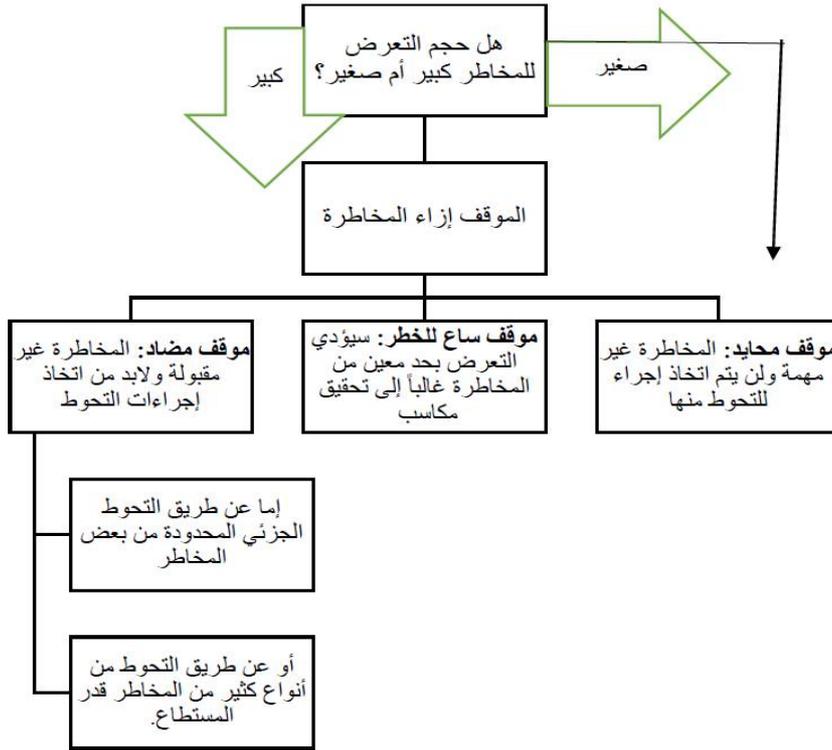
#### 2.4.2. التحوط المتحرك (Dynamic Hedging):

تتبنى هذه السياسة عملية تعديل المراكز المغطاة أو المتحوطة وبحسب توقعات خاصة بسلوك سعر الصرف أو سعر الفائدة أو قيم الموجودات محاولة منا في تحقيق أرباح إضافية مما يدل أن هناك وجه مضاربة على المراكز المتحوطة، لذا يجب على كل من يستعمل التحوط المتحرك أن يكون من ذوي المعرفة والتخصص في الأسواق المتعامل بها لكي يتجنب الخسائر غير المتوقعة، بينما يعمل بالتحوط الساكن كل من لم يمتلك درجة من الدراية الكافية بسعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها.

#### 5.2- إجراءات التحوط من مخاطر سعر الصرف:

هناك إجراءات للتحوط من مخاطر سعر الصرف يمكن تلخيصها في الشكل رقم (01)

الشكل رقم (01): إجراءات التحوط من مخاطر سعر الصرف



المصدر: (الفياض، 2014، صفحة 38)

## 6.2- أساليب التحوط من مخاطر سعر الصرف:

لبناء استراتيجية تحوط أولاً يجب البدء بتحديد درجة تحمل الخطر فالتحوط لا يكون دائماً لصالح جميع المشاركين بالسوق، فدائماً هنالك طرفان على الأقل أحدهما خاسر والآخر رابح، وتختلف درجة الربح والخسارة بقدر الخطر الذي يتحمله المتحوط، ودرجة تحمل الخطر بدورها تختلف حسب طبيعة المشارك بالسوق إن كان فرداً أو شركة، وعادة تكون درجة تحمل الشركة للخطر أكبر من درجة تحمل الفرد، وبعد تحديد درجة تحمل الخطر يتم استخدام تحليل فعالية التحوط داخل السوق (Analysis of Hedging Efficiency) وفعالية التحوط تشير إلى كمية الخطر التي يمكن إزالتها أو معالجتها باستخدام إحدى استراتيجيات التحوط التالية: (الفياض، 2014، صفحة 41)

- نقل الخطر إلى الآخرين:
- تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف:
- تسليم المدفوعات قبل تاريخ الاستحقاق أو بعده:
- الحماية الهيكلية من المخاطر:
- استخدام المشتقات المالية لمواجهة الخطر.

حيث أن هناك أساليب داخلية وأخرى خارجية للتحوط من مخاطر سعر الصرف يمكن توضيحها كما يلي:

### 1.6.2. الأساليب الداخلية للتحوط من مخاطر سعر الصرف:

تعني الأساليب الداخلية استخدام الإمكانيات الداخلية لتقليل المبالغ المعرضة لخطر الصرف أو للحصول على خطر مقبول من حيث الاحتمال، التوقعات والمبالغ، فاستخدام التقنيات الداخلية يؤدي إلى: (زيات، 2016/2017، صفحة 143)  
تقليل المبالغ المعرضة لخطر الصرف أي وضعية الصرف، ويتم الوصول إلى هذا الهدف بعد وضع آلية نظام المقاصة:

## أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية

### - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف-

- التأثير على نوعية الخطر من خلال اختيار العملة المناسبة؛
- الاستفادة من تغيرات أسعار الصرف الملائمة لتحقيق مكاسب صرف للمؤسسة بفضل تقنية تسيير آجال التسوية. وتمثل الأساليب الداخلية للتحوط في: (زيات، 2017/2016، الصفحات 143-149 (بتصرف))
- ❖ اختيار عملة تحرير الفاتورة: حيث تتناول المعاملات الدولية اختيار عملة تحرير الفاتورة التي لها دور في الحصول على خطر مقبول تسهل إدارته.
- أنواع العملات في المعاملات الدولية: ويتضمن العقد التجاري ثلاثة أنواع من العملات هي: عملة الحساب والتي تستخدم في تحديد السعر وغالبا ما تكون الدولار الأمريكي الجنيه الإسترليني أو اليورو أو الين أو تكون العملة المحلية للبائع، ويعتبر الدولار عملة الحساب الرئيسية في المعاملات الدولية خاصة، عملة تحرير الفاتورة ويتم تحديدها بالاتفاق ما بين المشتري والبائع وغالبا ما تكون العملة المحلية لأحد الطرفين، عملة التسوية وهي التي يتم بها التسديد.
- المقايضة بين العملة المحلية والعملة الأجنبية: في حالة اختيار المؤسسة فرض عملتها المحلية أو قبول العملة الأجنبية لتحرير فاتورة مبيعاتها ومشترياتها ل/ومن الخارج، فإنها غالبا ما تختار عملتها المحلية، وينتج عن ذلك استبعاد خطر الصرف، لكن اختيار العملة المحلية ينتج عنه إمكانية فقدان المؤسسة لجزء من أسواقها، وإمكانية فقدان مكاسب نقدية أو ميزة تنافسية، أما إذا كانت مجبرة على استعمال العملة الأجنبية فينتج القدرة التفاوضية الضعيفة، طبيعة تسعير بعض المواد الأولية والزراعية وحتى الصناعية التي تعتمد على الدولار، العملة المرجعية قد تكون غير قابلة للتحويل، أو لا يتم تداولها في الأسواق الآجلة والمشتقة للعملاء والزبائن.
- معايير اختيار العملة الأجنبية: فعند المصدر يتم الاختيار بالاعتماد على عملة قوية تميل قيمتها للارتفاع مقابل العملة المحلية للاستفادة من أرباح الصرف، عملة يكون معدل فائدتها أقل من معدل الفائدة على العملة المحلية للاستفادة من العلاوة report، عملة تستخدم لتسوية المشتريات للتمكن من القيام بالمقاصة، أما المستورد فيضع معايير تختلف عن تلك الموضوع من قبل المصدر إلا فيما يخص المعيار الأخير الذي يكون متماثلا في الحالتين. (زيات، خطر الصرف في الاقتصاديات الناشئة وتطور تقنيات التحوط الخارجية دراسة على مجموعة مختارة من الدول بين سنتي 1990 و2013، 2017، صفحة 64)
- ❖ الشروط الملحقه بالعقد التجاري: هي الشروط التي تسمح بتثبيت السعر بدلالة التغيرات التي تحدث في بعض المؤشرات والأحداث، وتمثل في:
  - شرط تكييف الأسعار بدلالة تقلبات سعر الصرف؛
  - شرط اقتسام المخاطرة؛
  - إدخال شرط الصرف في العقد لتثبيت سعر التعادل ما بين عمليتين أو تحديده ضمن عتبة معينة لا يجوز تعديها.
- ❖ تسيير الأجال (التعجيل أو التباطؤ): تهتم التقنية بالفترة الزمنية التي ستسدد الفاتورة خلالها، وتتضمن في مجموعة الإجراءات والقرارات التي يحاول من خلالها مدير المخاطر التأثير على آجال التسوية، بتغييرها وتعديلها من أجل الاستفادة من التغيرات في أسعار الصرف، وهناك حالتين لتعديل آجال العمليات حالة ارتفاع وانخفاض قيمة العملة المحلية والجدول الموالي يوضح كيفية تسيير الأجال في هاتين الحالتين.

الجدول رقم (01): تسيير الأجال حسب حالة سعر الصرف

الواردات	الصادرات	العملة المحلية مقابل عملة تحرير الفاتورة
تأجيل الدفع	تسريع التحصيل	عند الإرتفاع
تسريع الدفع	تأجيل التحصيل	عند الإنخفاض

المصدر: (زيات، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، 2017/2016، صفحة 149)

- ❖ **المقاصة:** توجد ثلاثة أنواع من المقاصة وهي المقاصة الداخلية والثنائية والمتعددة.
    - **المقاصة الداخلية:** وتكون عندما يتم استعمال المقبوضات بالعملة الأجنبية لتسوية الالتزامات أو المدفوعات من نفس العملة ولنفس الأجال، بدون الحاجة لإشراك جهة أخرى في العملية. (زيات، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، 2017/2016، صفحة 150)
    - **المقاصة الثنائية:** مبدأ المقاصة هو القيام بمقاصة وضعيات الصرف لفرعين ينتميان إلى نفس المجمع متعدد الجنسيات، بما يؤدي إلى إظهار الوضعية الصافية لأحد الفرعين مقارنة بالفرع الآخر. (صلوح، 2015، صفحة 45)
    - **المقاصة المتعددة:** يعد الأكثر استعمالا عندما تكون العمليات بين الفروع متعددة، وبالتالي حجم التحويلات بين الفروع يكون منخفض لأن كل فرع لا يدفع أو يستلم إلا المبلغ الصافي لوضعيته السالبة أو الموجبة. (صلوح، 2015، صفحة 45)
  - ❖ **الخصم من أجل الدفع المسبق:** هو دفع جزء من مبلغ متعاقد عليه مسبقا عن توريد بضاعة أو خدمة، أو القيام بتسديد جزء أو كل المبلغ المتعاقد عليه قبل أجل الاستحقاق ويحصل المستورد في الغالب على خصم نظير ذلك ويسمح الدفع المسبق بإلغاء خطر الصرف على المبلغ المدفوع خصوصا إذا كان في بداية العملية. (زيات، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، 2017/2016، صفحة 153)
  - ❖ **مركز إعادة الفوترة:** مركز إعادة الفوترة لمجمع متعدد الجنسيات هو عبارة عن مركز يتواجد في دولة غير خاضعة لتنظيمات الصرف (العملة غير قابلة للتحويل) والذي يحرر فواتير بالعملة الوطنية لكل فرع من فروع هذا المجمع ويستلم من هذه الفروع الفواتير المحررة بالعملة الأجنبية. (صلوح، 2015، صفحة 45)
  - ❖ **التجميع:** وتعني تجميع لأكبر قدر من العمليات بالعملة لمختلف فروع المجمع، حيث يتم تجميع كل التدفقات النقدية بالعملة سواء ما بين فروع المجمع أو بين فروع المجمع والمؤسسات الخارجية، والفائض المحقق من العملة لبعض الفروع يتم استعماله لتمويل احتياجات بعض الفروع الأخرى. (صلوح، 2015، صفحة 45)
- 2.6.2. الأساليب الخارجية للتحوط من مخاطر سعر الصرف:
- تتمثل الأساليب الخارجية في التسبيقات بالعملة الأجنبية، تأمين الصرف، التحوط في سوق الصرف الآجل، العقود المستقبلية، عقود المبادلة، الخيارات.
  - ❖ **التسبيقات بالعملة الأجنبية:** هي عبارة عن قروض تمنح لتمويل التجارة الخارجية، ويمكن استخدام التسبيقات بالعملة الأجنبية بالنسبة للمصدرين للتحوط من خطر الصرف، وذلك باتباع المراحل التالية: (زيات، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، 2017/2016، صفحة 163)
    - عند التوقيع على العقد التجاري، تقوم المؤسسة باقتراض العملة الأجنبية من البنك لمدة محددة؛
    - التنازل عن المبلغ المقترض في سوق الصرف الحاضر مقابل العملة المحلية؛
    - تسديد القرض باستخدام المبالغ الناتجة عن الصادرات.

## أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية

### - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف-

- ❖ تأمين الصرف: العديد من شركات التأمين تقترح عقوداً للتأمين ضد مخاطر الصرف، فنجد على سبيل المثال الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية "Coface"، هذه العقود تسير من طرفها لحساب الدولة الفرنسية. تهدف لضمان سعر صرف لعمليات التصدير أو الاستيراد مقابل علاوة ثابتة نسبة لمبلغ العملية المغطاة. (صلوح، 2015، صفحة 45)
- ❖ التحوط في سوق الصرف الآجل: العقد الآجل اتفاقية لبيع أو شراء موجود ما في المستقبل بتاريخ وسعر محدد مسبقاً إذ تنشأ العقود الآجلة عندما يوافق أحد الطرفين على شراء سلعة ما بسعر وتاريخ محدد في المستقبل وعندما يوافق الطرف الثاني على بيع الموجود وعادة يستلم الموجود فعلاً في تاريخ التنفيذ وقد يكون هنالك مخاطر ائتمانية كبيرة ناجمة عن عدم قدرة أحد الأطراف في تنفيذ العقد خاصة إذا كانت هنالك تغيرات واضحة في سعر الموجود الأساس عندما يقتررب موعد الاستحقاق، ويتم التعامل بالعقود الآجلة في الأسواق الموازية أو الأسواق غير المنظمة. (الشكري والعامري، 2013، صفحة 31) حيث تتمثل عناصر عقود العملة الآجلة في: (الفياض، 2014، الصفحات 42-47)
- تثبيت سعر الصرف المستقبلي عند التعاقد بالحاضر، لتجنب الوقوع في مخاطر الصفقات بسبب تجنب التغيرات التي ستطرأ على سعر الصرف مستقبلاً عند التسوية؛
- تحديد تاريخ التسوية ضمن أي يوم عمل رسمي بما يتناسب مع مصلحة المتعاقد، لكن في العقود الآجلة الشهرية يتم تحديد تاريخ الاستحقاق بناء على تاريخ الاستحقاق الفوري؛
- السعر الآجل؛
- إنهاء العقد الآجل؛
- تمديد فترة استحقاق العقد الآجل؛
- المبالغ الغير محددة من العملة؛
- فترة التغطية الآجلة؛
- اختيار فترة الغطاء الآجل.
- ❖ العقود المستقبلية: هي اتفاق بين طرفين أو بيع أصل في وقت معين في المستقبل بسعر معين، فالعقود المستقبلية هي نوع من خاص من العقود الآجلة، بمعنى أن العقود المستقبلية عقوداً منمطة (standardized) يتم تداولها في البورصة كما أن الطرف المقابل للعقد المستقبلي هو شركة المقاصة (the clearing corporation) في البورصة، وغالباً ما يتم تسوية العقود الآجلة نقداً أو ما يعادله من نقد، بدلاً من طلب التسليم المادي للأصل الأساسي، كما يجوز لأطراف العقود المستقبلية شراء أو عقد خيارات على العقود المستقبلية، (Sarva, no date, p. 12) وللمستقبلات أنواع هي: مستقبلات مؤشرات الأسهم، مستقبلات السلع، المستقبلات المالية، مستقبلات العملات الأجنبية، مستقبلات معدل الفائدة. (Sarva, no date, pp. 48-49)
- ❖ عقود المبادلة: تعرف المبادلات بأنها التزام تعاقدية يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق أو أصل آخر بموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد (لحسين و الجوزي، 2017، صفحة 173)، فهي عقود غير نمطية تعد حسب رغبة الزبون من حيث حجم المبادلة والمبلغ الافتراضي ومدة المبادلة، (الشكري والعامري، 2013، صفحة 44) ولعقود المبادلات أنواع هي: عقود مبادلة بسيطة وتعرف بعقود الفانيللا السادة (Plain Vanilla) وتقوم على أساس مبادلة سلسلة من الدفعات ذات القيمة الثابتة بسلسلة من الدفعات ذات القيمة المتغيرة، وتضم: (مبادلة

أسعار الفائدة الثابتة بالمتغيرة أو العائمة، مبادلة العملات، مبادلة البضائع، مبادلة الأسهم، مبادلة الائتمان)، وعقود مبادلة معقدة وتعرف بعقود الفانيليا المنكهة (Swaps Flavor) (غيا، 2013، صفحة 51).

❖ **خيارات العملات:** يعرف الخيار بأنه عقد يعطي مالكة الحق في بيع أو شراء أصل ما مقابل سعر محدد متفق عليه على أن يتم التنفيذ خلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ محدد في المستقبل (الحسين، 2014، صفحة 59)، وخيار الصرف هو عبارة عن السند الذي يعطي الحق لحامله، وليس الالتزام بالشراء (خيار الشراء call option)، أو البيع (خيار البيع put option) لكمية محددة من العملات بسعر معروف مسبقاً، والذي يسمى بسعر الممارسة (strikeprice)، بتاريخ محدد مسبقاً من خلال دفع علاوة (premium). (صلوح، 2015، صفحة 47)

وهناك أربع مراكز أساسية ممكن أن تتولد مع الخيارات وذلك من خلال خيار الشراء وخيار البيع التي يمكن المتاجرة بها وهي: (الشكري و العامري، 2013، صفحة 40)

- شراء خيار شراء لكي تؤمن ضد زيادة السعر غير المتوقعة؛
- بيع خيار شراء يتم تحريره لغرض الحماية من انخفاض الأسعار المفاجئة؛
- شراء خيار بيع لغرض الحماية من الانخفاض المحتمل من الأسعار المفاجئة؛
- بيع خيار بيع يتم تحريره لغرض الحماية ضد زيادة الأسعار غير المتوقعة.

### 3. أدوات جمع المعلومات:

نخصص هذا العنصر لتقديم الأدوات التي تم استخدامها في جمع المعطيات، وهي تتمثل أساساً في الاستبيان، والذي كان الغرض منه هو الحصول على المعطيات اللازمة لاختبار الفرضيات.

### 1.3- العينة الموجه إليها الاستبيان وحجم العينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في إدارات البنوك بولاية سطيف، حيث تم توزيع 60 استبيان على إدارات البنوك، وقد تمثلت البنوك في بنك البركة الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الخليج الجزائر البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك، سوسيتي جينيرال الجزائر، ناتكسيس بنك.

### 2.3- بناء الاستبيان:

تم إعداد الاستبيان بشكل يتناسب مع تساؤلات الإشكالية والفرضيات الموضوعية، وقد أستمد محتوى الاستبيان اعتماداً على المعلومات النظرية التي تم تجميعها وطرحها في القسم النظري.

### 3.3- مواضيع الاستبيان:

تم تقسيم الاستبيان بناء على الفرضيات الموضوعية البالغ عددها أربعة فرضيات، وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: أسئلة متعلقة بمفهوم التحوط والمخاطرة وأنواع مخاطر الصرف في البنوك محل الدراسة؛
- القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على أسئلة متعلقة بالأساليب الداخلية لإدارة مخاطر الصرف في البنوك محل الدراسة؛
- القسم الثالث: يضم الأسئلة المتعلقة بالتقنيات الخارجية لإدارة خطر الصرف في البنوك محل الدراسة.

## أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية

### - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف-

#### 1.3.3. تنقيط و ترقيم الإجابات:

تم استخدام مقياس ليكرت الرباعي، لذلك كان تنقيط الإجابات من 1 إلى 4.

#### الجدول رقم (02): تنقيط الإجابات الخاصة بالاستبيان

الإجابة المقابلة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	لا أدري
الرقم	1	2	3	4

انطلاقاً من الجدول السابق قمنا باعتماد قاعدة القرار كما يلي:

- حساب المدى لقيم المقياس كما يلي  $3=1-4$ ؛
- تقسيم المدى على عدد خلايا المقياس:  $0.75=4/3$ ، وهو ما يعرف بالطول الفعلي لكل مجال إجابة؛
- نضيف هذا الطول إلى رقم الإجابة الأولى  $1.75=0.75+1$ ، فنجد مجال الإجابة الأولى [1-1.75]، أي أن كل متوسط حسابي يقع في هذا المجال تكون الإجابة موافق بشدة.
- نضيف الحد الأقصى للمجال الأول  $2.5=0.75+1.75$  فنحصل على المجال الثاني للإجابة [1.75-2.5]، أي أن المتوسط الحسابي الذي يكون أكبر من 1.75 وأقل من 2.5 تكون الإجابة الموافقة له هي موافق، وسنعتبر القيمة 2,5 هي المتوسط الفرضي باعتبارها أقصى درجة للموافقة؛
- نضيف 0.75 إلى 2.5 فنحصل على المجال الثالث للإجابة [2.5-3.25]، وبالتالي فإن المتوسط الحسابي الذي يقع داخل هذا المجال تكون الإجابة الموافقة له هي غير موافق؛
- أما متوسطات الإجابات التي تكون في حدود المجال الأخير [3.25-4]، فتعتبر لا أدري.

#### 2.3.3. اختبار ثبات الاستبيان:

يعد اختبار ثبات الاستبيان عملية مهمة لإضفاء مزيد من المصداقية على استخدام الاستبيان في الدراسة، وعليه، فقد قمنا بهذه العملية بالاعتماد على معامل الثبات Alpha Cronbach الذي يعرف بمقياس الاتساق الداخلي لنتائج الاستمارة أي الحصول على النتائج ذاتها في حال ما إذا أعيد استخدامها مرة أخرى، ولإجراء هذا الاختبار، تم الاعتماد على برنامج SPSS لاحتساب معامل ألفا كرونباخ والجدول التالي يلخص لنا النتائج السابقة مع إبراز قيمة معامل الصدق Validité والذي يعني أن المقياس يقيس فعلاً ما وضع لقياسه، هذا المعامل يتم الحصول عليه من خلال حساب جذر معامل الثبات.

#### الجدول رقم (03): معامل الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان

البيان	عدد الأسئلة محل الاستبيان	معامل الثبات	معامل الصدق
المجموع	30	0.855	0.924

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الملاحظة العامة التي يمكن أن نعطيها على الجدول أعلاه، أن معامل الثبات كانت قيمته مقبولة بالنسبة لمختلف محاور الاستبيان وأسئلته، حيث كانت أكبر من 0.6 (وهي القيمة المعيارية المعتمدة) مما يدل على صدق الاستبيان لاعتماده كأداة لجمع المعلومات واختبار الفرضيات، الملاحظة نفسها يمكن إطلاقها على معامل الصدق، حيث كانت القيم مقبولة بالنسبة لكل العبارات الأمر الذي يعكس قدرة الاستبيان على قياس متغيرات الدراسة وشمولها لجوانب الموضوع المدروس.

4- تحليل نتائج الاستبيان:

خصص هذا الجزء لتحليل إجابات إشارات البنوك محل الدراسة وفقا لقاعدة القرار المعتمدة، باستخدام التوزيعات التكرارية التي تبين توزيع الإجابات بالقيم المطلقة والنسب المئوية حسب درجة الموافقة المحددة في الاستبيان وكذلك المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، حيث سيتم تحليل الإجابات المتعلقة بأجزاء الاستبيان.

1.4. المخاطرة والتحوط وأنواع خطر الصرف:

يمكن توضيح تقييم إشارات البنوك المدروسة لهذا المحور وفقا للعبارات المدرجة، من خلال الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): عبارات محور المخاطرة والتحوط وأنواع خطر الصرف

البيان	لا أدري	غير موافق	موافق	موافق بشدة	العبرة	الرقم	
							%
الانحراف المتوسط الحسابي							
0.47538	1.3333	0	0	20	40	1	
0.47538	1.3333	0	0	20	40	2	
0.0000	2.0000	0	0	0	60	3	
0.0000	2.0000	0	0	0	60	4	
0.0000	3.0000	0	60	0	0	5	
0.47538	1.6667	0	0	40	20	6	
0.47538	1.6667	0	0	40	20	7	
0.0000	1.0000	0	0	0	60	8	
0.0000	1.0000	0	0	0	60	9	
0.95077	3.3333	40	0	20	0	10	
0.0000	4.0000	60	0	0	0	11	
0.47538	3.6667	40	20	0	0	12	
0.47538	1.6667	0	0	40	20	13	
0.14627	2.1282	الإجمالي					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يعبر المتوسط الحسابي الإجمالي للجزء الأول عن التقييم الإيجابي للمخاطرة والتحوط وأنواع خطر الصرف من قبل إشارات البنوك محل الدراسة، ذلك أن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور قد قدر بـ 2.1282، وبانحراف معياري قدره 0.14627، والذي يوضح مدى التباين والاختلاف في الإجابات، وهذا يدل على موافقة عالية وهي في حدود المجال [1.75-2.5] كمؤشر على الاتجاه الإيجابي نحو هذه العناصر، مثلما تشير إليه متوسطات عبارات هذا الجزء المبين في الجدول رقم (04)، أي أن النتائج الموضحة أعلاه تدل على أن:

- المخاطرة تتجلى في إمكانية حدوث خسارة، حيث تتعرض البنوك محل الدراسة إلى عدة مخاطر من بينها خطر الصرف الأمر الذي يحتم عليها تبني استراتيجية للتحوط، من أجل التقليل أو إلغاء الخطر؛

## أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية

### - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف-

- لا توجد في البنوك محل الدراسة قسم خاص بإدارة المخاطر، لذا تواجه صعوبة في التنبؤ بخطر الصرف؛
  - يتمثل خطر الصرف في إمكانية حدوث خسائر نتيجة تقلبات أسعار الصرف، وهو يندرج ضمن المخاطر السوقية؛
  - تتعامل البنوك محل الدراسة بمعاملات محددة مع الخارج لذا فإن تأثير خطر الصرف يتوقف على هذه المعاملات.
- وبالتالي يجب على البنوك محل الدراسة ومن أجل التمكن من التنبؤ والإدارة الجيدة والفعالة لخطر الصرف وتجنب الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف، إنشاء قسم خاص بإدارة المخاطر.

### 2.4. التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر أسعار الصرف:

يمكن توضيح تقييم إطارات البنوك المدروسة لهذا المحور وفقا للعبارات المدرجة، من خلال الجدول رقم (05).

#### الجدول رقم (05): عبارات محور التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر الصرف

البيان	الانحراف	لا أدري	غير موافق	موافق	موافق بشدة	العبارات	الرقم
المتوسط الحسابي	3.6667	40	20	0	0	إدارة خطر الصرف يستعمل البنك مجموعة من التقنيات الداخلية والخارجية	1
0.47538	1.6667	0	0	40	20	تتمثل التقنيات الداخلية لإدارة خطر الصرف في أن البنك يستعمل الأدوات المتاحة على مستواه	2
0.47538	1.6667	0	0	40	20	بناء على وضعية البنك في الصفقة (مشتري أو بائع)، يعمل على اختيار عملة الفوترة التي تكون في صالحه	3
0.47538	1.6667	0	0	40	20	يستعمل البنك تقنية تسير الأجل (Leads & Leags) لكتقنية داخلية للتقليل من خطر الصرف	4
0.95077	3.3333	40	0	20	0	يستعمل البنك تقنية المقاصة للتحوط من خطر الصرف	5
0.0000	4.0000	60	0	0	0	يستعمل البنك تقنية الخصم والتسديد قبل آجال الاستحقاق لتغطية خطر الصرف	6
0.0000	4.0000	60	0	0	0	يلجأ البنك إلى مركز إعادة الفوترة للتغطية من مخاطر الصرف	7
0.0000	4.0000	60	0	0	0	يستعمل البنك تقنية تجميع العمليات (للفروع) لتمويل احتياجات الفروع الأخرى لتغطية خطر الصرف	8
0.35654	3.0000	الإجمالي					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

التقييم الإجمالي لهذا المحور من قبل إطارات البنوك محل الدراسة يعتبر سلبيا، حيث بلغ المتوسط الكلي للمحور 3.0000، وهو يعكس عدم الموافقة العالية لهؤلاء الإطارات على أن البنوك محل الدراسة لا تستعمل التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر أسعار الصرف، حيث أن هذه النتائج تدل على:

- لا تستعمل البنوك محل الدراسة التقنيات المختلفة الداخلية لإدارة خطر الصرف، فمن بين الأدوات المتاحة على مستواها تستعمل فقط تقنية تسير الأجل (Leads & Leags)؛
- بناء على وضعية البنك في الصفقة (مشتري أو بائع)، فإن البنوك محل الدراسة تعمل على اختيار عملة الفوترة التي تكون في صالحها.

## نبيلة فالي

وبالتالي يجب على إدارة البنوك محل الدراسة استعمال مختلف التقنيات الداخلية لإدارة خطر الصرف.

### 3.4. التقنيات الخارجية لإدارة مخاطر أسعار الصرف:

يمكن توضيح اتجاهات إطارات البنوك محل الدراسة نحو التقنيات الخارجية لإدارة مخاطر أسعار الصرف من خلال

الجدول رقم (06).

#### الجدول رقم (06): عبارات التقنيات الخارجية لإدارة خطر الصرف

رقم	العبرة	موافق				البيان	
		بشدة	موافق	غير موافق	لا أدري	المتوسط	الانحراف
		%	%	%	%		
1	تتمثل التقنيات الخارجية في أن البنك يلجأ إلى السوق ولا يعتمد على الأدوات الموجودة على مستواه	0	0	0	60	4.0000	0.0000
2	يلجأ البنك إلى التقنيات الخارجية بسبب عدم كفاية التقنيات الداخلية على تغطية خطر الصرف	0	0	0	60	4.0000	0.0000
3	يستعمل البنك التسبيقات بالعملة الصعبة لتغطية خطر الصرف	0	0	0	60	4.0000	0.0000
4	يلجأ البنك إلى شركات التأمين لتغطية خطر الصرف	0	0	0	60	4.0000	0.0000
5	يتدخل البنك في سوق الصرف الآجل لتغطية خطر الصرف	0	60	0	0	2.0000	0.0000
6	يستعمل البنك المستقبليات لتغطية خطر الصرف	0	0	0	60	4.0000	0.0000
7	يستعمل البنك الخيارات لتغطية خطر الصرف	0	0	0	60	4.0000	0.0000
8	يستعمل البنك عقود المبادلة لتغطية خطر الصرف	0	0	0	60	4.0000	0.0000
9	هناك تقنيات تغطية محددة يفرضها بنك الجزائر على البنوك للتحوط من خطر الصرف	20	40	0	0	1.6667	0.47538
الإجمالي						3.5185	0.05282

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

تشير معطيات الجدول أعلاه، إلى أن:

- متوسطات الإجابات الخاصة بعبارات محور التقنيات الخارجية لإدارة خطر الصرف تقع معظمها في مجالات عدم الموافقة؛
- العبارات يتدخل البنك في سوق الصرف الآجل لتغطية خطر الصرف، هناك تقنيات تغطية محددة يفرضها بنك الجزائر على البنوك للتحوط من خطر الصرف، فكانت متوسطات الإجابة تعكس درجة الموافقة، وهي على التوالي: 2.0000، 1.6667 وبذلك فهي تقع كلها في حدود المجال [1.75-2.5]؛
- التقييم الإجمالي لهذا المحور من قبل إطارات البنوك محل الدراسة يعتبر سلبيا، حيث بلغ المتوسط الكلي للمحور 3.5185، وهو يعكس عدم الموافقة لهؤلاء الإطارات.

حيث تدل هذه النتائج على ما يلي:

- تلجأ البنوك محل الدراسة إلى التدخل في سوق الصرف الآجل لتغطية خطر الصرف؛
- عدم لجوء البنوك محل الدراسة إلى شركات التأمين جعلها لا تعمل على نقل خطر الصرف، لأن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة؛
- عدم وجود بورصة حقيقية فالبنوك محل الدراسة لا تتعامل بالأدوات المالية المشتقة بمختلف أنواعها (العقود المستقبلية، عقود الاستثمار، عقود الخيار، المبادلات)، وهذا ما يجعلها لا تتعامل بها في تغطية خطر الصرف؛

## أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية

### - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف-

- تكتفي البنوك محل الدراسة باستخدام التقنيات التي يفرضها بنك الجزائر للتحوط من خطر سعر الصرف. وبالتالي على البنوك محل الدراسة ولضمان إدارة جيدة لخطر الصرف العمل على استخدام التقنيات الخارجية للتحوط من خطر سعر الصرف.

#### 5-اختبار الفرضيات:

بعد أن قمنا بتحليل المعطيات المتحصل عليها، سنقوم باختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية. لاختبار هذه الفرضيات سنقوم باستعمال اختبار (T) للعينة الواحدة One Sample T-test، لمقارنة المتوسط العام للإجابات مع المتوسط الفرضي 2.5 عند مستوى دلالة 05%. وتعتمد قاعدة القرار بالنسبة لهذا النوع من الاختبار على "قبول الفرضية إذا ما كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، ومستوى الدلالة الإحصائية أقل من 05%"، قيمة (T) الجدولية تم استخراجها من جدول ستودنت عند احتمال 95% ودرجات حرية 59، وقد قدرت بـ 1.686. والجدول رقم (07) يبين لنا نتائج الاختبار:

#### الجدول رقم (07): اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي

المتوسط الفرضي = 2.5							
مستوى الثقة		الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	البيان
القيمة القصوى	القيمة الدنيا						
-0.3340	-0.4096	-0.37179	0.000	59	1.676	-19.689	المحور الأول
0.5921	0.4079	0.50000	0.000	59	1.676	10.863	المحور الثاني
1.0322	1.0049	1.01852	0.000	59	1.676	149.363	المحور الثالث
0.4301	0.3344	0.38224	0.000	59	1.676	15.986	إجمالي المحاور

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من الجدول يمكننا استخراج القيم التي تمكنا من اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

- قيمة T المحسوبة كانت أقل من قيمة T الجدولية:
- مستوى الدلالة الإحصائية كان أقل من 0.05:

وانطلاقاً من قاعدة القرار المبينة سابقاً يمكننا قبول الفرضية البديلة أي أنه توجد ثقافة حول المخاطرة والتحوط والخطر لدى اطارات البنوك محل الدراسة.

- أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية وقيمة Sig مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أن " البنوك محل الدراسة لا تستعمل تقنيات داخلية لإدارة خطر الصرف ".
- أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة فإن قيمة T المحسوبة كانت أكبر من قيمة T الجدولية، ومستوى الدلالة الإحصائية كان أقل من 0.05، وانطلاقاً من قاعدة القرار المبينة سابقاً يمكننا قبول الفرضية الصفرية أي أن " البنوك محل الدراسة لا تستعمل تقنيات خارجية لإدارة خطر الصرف ".

- وبالنسبة للفرضية الرئيسية فإن قيمة T المحسوبة كانت أكبر من قيمة T الجدولية، ومستوى الدلالة الإحصائية كان أقل من 0.05، وانطلاقاً من قاعدة القرار المبينة سابقاً يمكننا قبول الفرضية الصفرية أي أن "البنوك محل الدراسة لا تستعمل أدوات وأساليب للتحوط من مخاطر أسعار الصرف"

## 6. خاتمة:

من خلال الدراسة التي أجريت على البنوك في ولاية سطيف التي كان الهدف منها الوقوف على مدى استعمال البنوك الجزائرية لأدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف، ومن خلال تحليل ومناقشة إجابات إشارات البنوك المتعلقة بأسئلة الاستمارة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نستعرضها فيما يلي:

### 1.6. نتائج الدراسة:

- ✓ المخاطرة هي التعرض إلى خسارة أو ضرر ناتج عن احتمالية وقوع بعض الأحداث غير المرغوب فيها؛
- ✓ التحوط هو مجموعة معينة من التدابير التي تهدف إلى تقليل المخاطر المالية المحتملة في عملية إبرام أي معاملة؛
- ✓ خطر سعر الصرف هو درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو إلى العملة المرجعية؛
- ✓ تنقسم مخاطر سعر الصرف إلى ثلاثة أنواع مخاطر الصفقات، مخاطر التحويل والمخاطر الاقتصادية؛
- ✓ هناك أساليب داخلية وأخرى خارجية للتحوط من مخاطر سعر الصرف، فالأساليب الداخلية تعني استخدام الإمكانيات الداخلية لتقليل المبالغ المعرضة لخطر الصرف أو للحصول على خطر مقبول من حيث الاحتمال، التوقعات والمبالغ، وتتمثل في اختيار عملة تحرير الفاتورة، الشروط الملحقة بالعقد التجاري، تسيير الآجال (التعجيل أو التباطؤ)، المقاصة، الخصم من أجل الدفع المسبق، مركز إعادة الفوترة، التجميع، أما الأساليب الخارجية فتتمثل في التسبيقات بالعملة الأجنبية، تأمين الصرف، التحوط في سوق الصرف الآجل، العقود المستقبلية، عقود المبادلة، الخيارات.
- ✓ المخاطرة تتجلى في إمكانية حدوث خسارة، حيث تتعرض البنوك محل الدراسة إلى عدة مخاطر من بينها خطر الصرف، الأمر الذي يحتم عليها تبني استراتيجية للتحوط، من أجل التقليل أو إلغاء الخطر؛
- ✓ لا توجد في البنوك محل الدراسة قسم خاص بإدارة المخاطر، لذا تواجه صعوبة في التنبؤ بخطر الصرف؛
- ✓ تتعامل البنوك محل الدراسة بمعاملات محددة مع الخارج لذا فإن تأثير خطر الصرف يتوقف على هذه المعاملات؛
- ✓ لا تستعمل البنوك محل الدراسة التقنيات المختلفة الداخلية لإدارة خطر الصرف، فمن بين الأدوات المتاحة على مستواها تستعمل فقط تقنية تسيير الآجال (Leads & Leags)؛
- ✓ عدم لجوء البنوك محل الدراسة إلى شركات التأمين جعلها لا تعمل على نقل خطر الصرف، لأن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة؛
- ✓ عدم وجود بورصة حقيقية فالبنوك محل الدراسة لا تتعامل بالأدوات المالية المشتقة بمختلف أنواعها (العقود المستقبلية وعقود الاستثمار، عقود الخيار، المبادلات)، وهذا ما يجعلها لا تتعامل بها في تغطية خطر الصرف؛
- ✓ تكتفي البنوك محل الدراسة باستخدام التقنيات التي يفرضها بنك الجزائر للتحوط من خطر سعر الصرف.

### 2.6. التوصيات: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- العمل على نشر ثقافة التحوط من خطر الصرف في البنوك الجزائرية؛
- ضرورة استخدام الأساليب الداخلية والخارجية للتحوط من خطر سعر الصرف في البنوك الجزائرية؛
- توسيع تشكيلة العملات التي تتعامل بها البنوك الجزائرية.

## أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية

### - دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف -

#### 7. قائمة المراجع:

1. Sarva, M. K. (no date). Financial Derivatives. New Delhi, Excel Books Private Limited: Lovely Professiona University Phagwara.
2. الشكرجي، ا. & العامري، م. (2013). "ادارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية". مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثامن (العدد 23).
3. زيات، ع. (2017). "خطر الصرف في الاقتصاديات الناشئة وتطور تقنيات التحوط الخارجية دراسة على مجموعة مختارة من الدول بين سنتي 1990 و2013". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، (العدد 17).
4. صلوح، م. (2015). "آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال - خلال الفترة 1998/2013". المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (العدد 1).
5. بن بلعزوز، ع. (2009-2010). "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية". مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (العدد 07).
6. قندوز، ع. (2020). "مفهوم التحوط في المالية الإسلامي". صندوق النقد العربي.
7. لحسين، ع. & الجوزي، ج. (2017). "حدود التحوط ضد مخاطر السوق باستخدام أدوات الهندسة المالية مدخل تحليلي للفترة 2009-2013". مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، المجلد الثامن، العدد 1.
8. مايو، ع. & بوقفة، ع. (2017). "أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية". مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف. المجلد 03 (العدد 02).
9. الحسين، م. (2014). "أثر استخدام المشتقات المالية للتحوط ضد المخاطر السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الأسهم الأوروبية". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
10. الزبيدي، س. (2014). "أثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار الأسهم-دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2011)". رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
11. الفياض، ح. (2014). "أثر استخدام استراتيجيات التحوط للحد من خطر تقلبات أسعار الصرف خلال الأزمات المالية-دراسة تطبيقية على الواقع السوري". رسالة ماجستير، المعهد المالي لإدارة الأعمال، سوريا.
12. الكندي، ح. (2019). "استخدام عقود الخيارات في تخفيض المخاطر دراسة لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
13. حمداني، ز. (2012/2011). "إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، وهران.
14. زيات، ع. (2017/2016). "إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف.
15. غيا، د. (2013). "دور المشتقات المالية كأدوات للتحوط التعاقدية تجاه المخاطر المالية ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف السورية". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
16. Papaioannoul, M. (2006). EXCHANGE RATE RISK MEASUREMENT AND MANAGEMENT: ISSUES AND APPROACHES FOR FIRMS. South-Eastern Europe Journal of Economics, 4(2).
17. Oubdi, L., & Raghbi, A. (2017, octobre 13). An Overview on the practice and issue of hedging in Islamic Finance. international journal of contemporary research and review.
18. 18-<https://sy.vivisoltk.com/2707-currency-risk-hedging.html>. Consulté le 08 22, 2021.